مبادرة إدارة مخاطر الفساد
في قطاع المياه في تونس

بيت ميري

5/7/2024

محتوى العرض

- تقديم المبادرة
- الأطراف المتداخلة
- الإطار القانوني لفريق العمل
- منهجية العمل
- بسطة حول مسار عمل الفريق
- مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية
- مجال إسناد الامتيازات الماليّة
- البرنامج التنفيذي للحد من مخاطر الفساد

تقديم المبادرة

تتنزل مبادرة "إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه" التي تم إنجازها من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالشراكة مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد ب**رئاسة الحكومة** في إطار مبادرات مماثلة شملت **قطاعات مختلفة** في الدولة التونسية (الصحة والصحة العسكرية والنقل) حيث تم على إثر المشاركة في منتدى انعقد بتاريخ 10 مارس 2022 بالتعاون مع المركز الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "إدارة مخاطر الفساد القطاعية" اعتبار قطاع المياه كأحد القطاعات ذات الأولوية المؤهلة للاستفادة من دعم البرنامج.

الأطراف المتداخلة

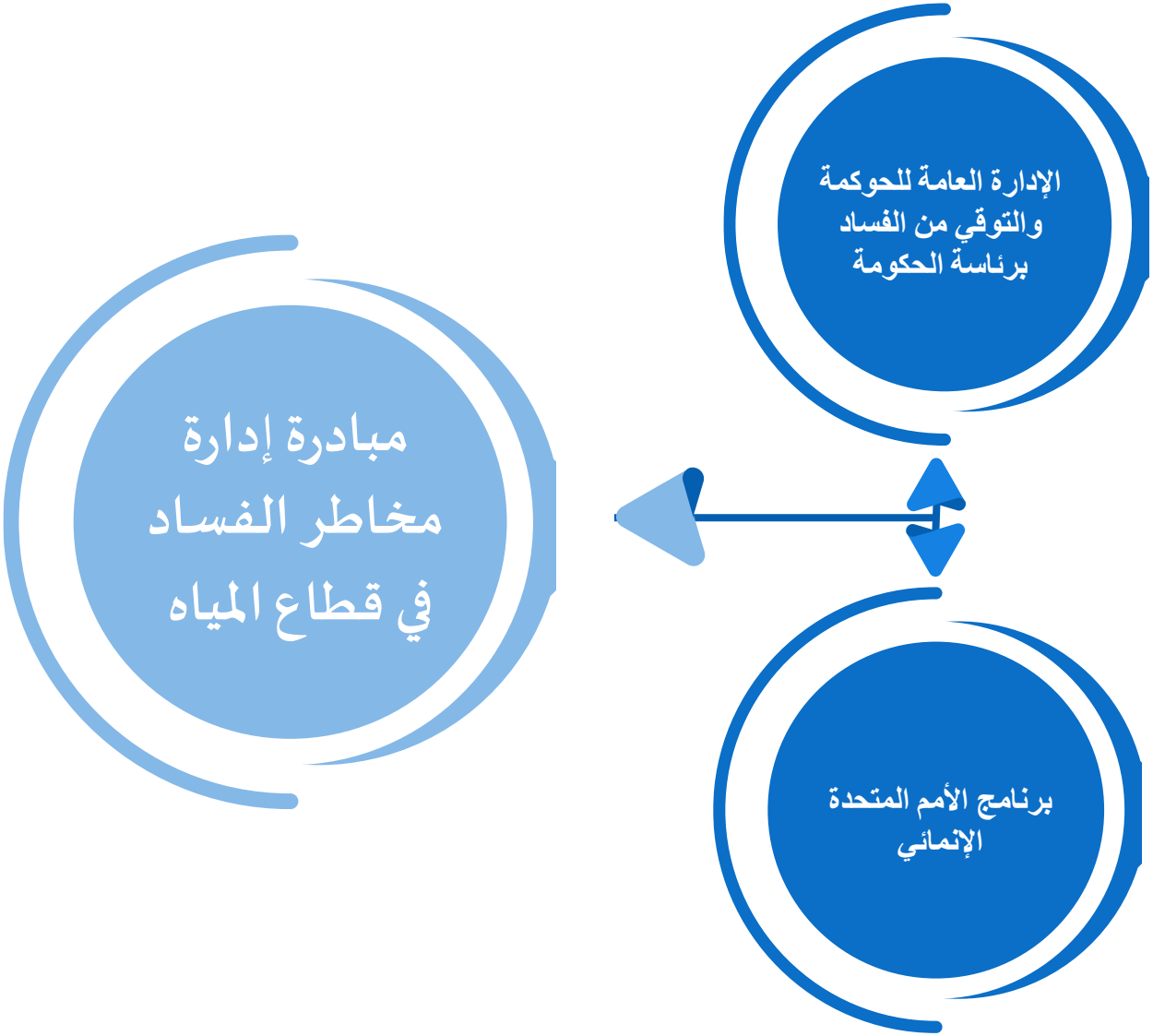
مبادرة إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه
الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الإطار القانوني لفريق العمل

إحداث لجنة قيادة برئاسة السيد الوزير (قرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 85 والمؤرخ في 27 ماي 2022) متكونة من رؤساء الادارات المتدخلة في قطاع المياه (13 عضو)

إحداث فريق عمل (قرار عدد 86 والمؤرخ في 27 ماي 2022) يتركب من 19 عضو منهم 14عضو من الادارات المركزية و5 أعضاء من الادارات الجهوية بولايات كل من بن عروس ومنوبة وأريانة وباجة ونابل.

تعيين مدير عام خلية الحوكمة الرشيدة منسق لوجستي للمشروع (قرار عدد 87 والمؤرخ في 27 ماي 2022)

لجنة القيادة :
الإشراف والمتابعة والمصادقة على أعمال الفريق
فريق العمل: 19 عضو
منسق لوجستي:
المدير العام للحوكمة الرشيدة بالوزارة

منهجية العمل

مقاربة
منهجية
فنية
ميدانية
تحديد المجالات واختيار مجالي العمل
تفكيك المجال
نقاط القرار
تقييم المخاطر حسب الاحتمالية والأثر
خارطة مخاطر
مخطط تنفيذي

بسطة حول أعمال الفريق

عدد ورشات العمل
والتدريبات: 04
عدد الجلسات: 84
39 كامل الفريق
39 فرق مصغرة
6 عن بعد
عدد الزيارات
الميدانية: 02
ولاية باجة
ولاية القيروان

الجلسة الأولى تحضيرية تحديد المهام

الجلسة الثانية إعداد مخطط عمل

الجلسة الثالثة
تحديد المجالات

الجلسة الرابعة
اختيار المجالات

الجلسات 5 و6 و7و 8 و 9
تفكيك مجال رخصة ابحث والتنقيب

الجلسة العاشرة مواصلة تحديد
ممارسات الفساد المحتملة

الجلسة الحادية عشر حوصلة اعمال
اللجنة

الجلسات 20،21،22
استكمال مخاطر الفساد في مجال إسناد
الامتيازات المالية

الجلسة التاسعة عشر
الاتفاق على برنامج ورشة العمل و
ضبط جدول زمني للفريق المصغر

الجلسة الثامنة عشر مواصلة تحديد
نقاط القرار بمجال الامتيازات المالية
للاقتصاد بمياه الري (71) نقطة قرار

الجلسة السابعة عشر دراسة مجال
الامتيازات المالية

الجلسة السادسة عشر تحديد نقاط
القرار (49) نقطة قرار

الجلسات 12،13،14،15 تقديم
الاجراءات المعتمدة

الجلسة الثالثة والعشرون
تم تحديد النتائج المستهدفة والمشوهة و تقييم المخاطر لكل نقطة قرار في مرحلة التصريح بالاستثمار

الجلسة الثامنة والعشرون
الإعداد لورشة العمل المبرمجة يومي 7 و8 ماي 2023 بالقيروان

الجلسة الرابعة والعشرون
تم تقييم ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 16 مارس 2023 بمدينة طبرقة من طرف أعضاء الفريق ومراجعة تقرير الورشة،

الجلسة التاسعة والعشرون
مناقشة مخطط التنفيذ في مجال الامتيازات المالية

الجلسة 25 و26
إعداد برنامج أعمال اللجنة في المرحلة القادمة ومواصلة العمل في مجال اسناد الامتيازات المالية

الجلسة 30،31،32
مواصلة اعداد مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

الجلسة السابعة والعشرون
الانتهاء من تقييم مجال الامتيازات المالية

الجلسة 33
مراجعة مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية واعداد مشروع لوحة القيادة لتجسيم مخطط التنفيذ

الجلسة الثامنة والعشرون
الإعداد لورشة العمل المبرمجة يومي 7 و8 ماي 2023 بالقيروان

الجلسات 34و35و36
مراجعة مخطط تنفيذ مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية ومجال الامتيازات المالية واعداد مشروع لوحة القيادة لتجسيم مخطط التنفيذ

الجلسة عدد 37
عرض المشروع على لجنة القيادة
والمصادقة عليه بتارخ 15جانفي 2024

الجلسة عدد 38
الاعداد لصياغة تقرير المشروع بتاريخ 12
مارس 2024

الجلسة عدد 39
مصادقة أعضاء الفريق على تقرير المشروع
بتاريخ 9 ماي 2024

مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

تطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد القطاعية في مجال رخصة البحث والتنقيب عن المياه الجوفية

1. تحديد الإجراءات
   - جدول خارطة الإجراءات
   - تفكيك المجال الى نقاط القرار
2. تقييم المخاطر
3. خارطة المخاطر
4. الاجراءات التصحيحية

العدد	نقاط القرار
1	الاستقبال والإرشاد والتوجيه
2	تسجيل المطالب
3	الاطلاع وتوجيه المطالب إلى قسم المياه و التجهيز الريفي
4	تسجيل المطالب بالوارد و إحالتها إلى رئيس قسم المياه و التجهيز الريف
5	الاطلاع و إحالة المطالب الى رئيس دائرة الموارد المائية / و المناطق السقوية
6	تسجيل المطالب و إحالتها إلى رئيس دائرة الموارد المائية
7	الإطلاع على الملفات و تكليف عون فني للقيام بالمعاينة الميدانية
8	المعاينة الميدانية
9	إعداد الملف الفني و التثبت من الوثائق الإدارية المكونة له و إبداء الملاحظات
10	التثبت من الوثائق المضمنة بالملف وإبداء الرأي
11	تسجيل الملفات و إحالتها إلى قسم المياه و التجهيز الريفي
12	قبول الملف
13	الإطلاع على الملفات و إحالتها إلى المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية
14	إحالة الملفات بعد الإطلاع و الإمضاء

15	تسجيل الملفات بالصادر
16	نقل البريد الإداري
17	تسجيل الملف بالوارد
18	الإذن بإحالةالملف إلى إدارة المياه الجوفية بالإدارة العامة للموارد المائية
19	دراسة الملفات
20	إحالة الملف إلى مكتب التقييم والبحوث المائية
21	تسجيل الملفات و القيام بالمسح الضوئي لجميع الوثائق و تخزينها بسجل المعطيات
22	الإطلاع و الإذن بإحالة الملفات إلى العون المكلف بالتثبت في الملفات
23	التثبت من مكونات ملفات الرخص وتنظيمها وترتيبها حسب تاريخ الوصول بكل ولاية و إعداد جدول ملخص لأشغال اللجنة
24	إحالة الملفات إلى أعضاء اللجنة الفنية المكلفة بدراسة و إبداء الرأي في مطالب التراخيص
25	درس الملفات و إبداء الرأي و التأشير على محضر أعمالها
26	تدوين ملاحظات اللجنة بمحضر الجلسة
27	إحالة أصل محضر أعمال اللجنة إلى مدير مكتب التقييم و البحوث المائية
28	إعداد مشاريع قرارات إسناد الرخص باعتماد نسخة من محضر اللجنة وإحالتها على مدير مكتب التقييم و البحوث المائية
29	التأشير على مشاريع القرارات و إعطاء الإذن بإحالتها إلى وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري
30	إحالة مشاريع القرارات إلى وزير الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري

31	توجيه مشاريع القرارات إلى مكتب الضبط المركزي بوزارة الفلاحة
32	توجيه مشاريع القرارات إلى ديوان الوزير
33	تسلم مشاريع القرارات و محضر الجلسة الموجهة إلى وزير الفلاحة
34	إمضاء مشاريع القرارات
35	إحالة القرارات إلى مكتب الضبط المركزي بوزارة الفلاحة
36	تسجيل القرارات وإحالتها إلى مكتب التقييم والبحوث المائية
37	توجيه القرارات إلى مكتب التقييم و البجوث المائية
38	استلام القرارات وتسجيلها بالوارد والقيام بعملية المسح الضوئي لتخزينها وإحالتها إلى مدير المكتب
39	إحالة القرارات إلى عون الكلف بإعداد جداول الوثائق الموجهة لإرسالها إلى الجيهات
40	تنظيم القرارات حسب الولايات وإعداد جداول إحالة
41	إمضاء جداول الإحالة وتوجيهها إلى مكتب الضبط
42	تسجيل مشاريع القرارات و إرسالها الي المندوبيات الجهوية مرجع النظر
43	قبول القرارات وإحالتها إلى المندوب الحهوي للتنمية الفلاحية
44	الإطلاع على القرارات وتوجيهها إلى رئيس قسم المياه و التجهيز الريفي
45	تسجيل القرارت بالوارد
46	الإطلاع على القرارات وإحالتها إلى رئيس دائرة الموارد المائية
47	تسجيل القرارات بالوارد
48	الإطلاع على القرارات وإحالتها إلى عون بدائرة الموارد المائية
49	دعوة طالب الرخصة لتسلم الترخيص

مثال لتقييم نقطة قرار

نقطة قرارعدد 7 : الاطلاع وإحالة المطلب مع التعليمات

النتائج المرجوة :

- الاطلاع على المطلب وتكليف عون فني لدراسة الملفات من الناحية الإدارية والفنية

النتائج المشوهة :

- التأخيرفي معالجة الملفات أوفي إحالتها
- إسناد أولوية غير مستحقة أو تعطيل ملفات مستكملة الوثائق والشروط
- توجيه طالب الخدمة للقيام بالمطلوب خارج الأطر القانونية (كاقتراح حفر بئر بدون ترخيص)
- إحالة بعض الملفات بتوصية

تقييم الاحتمالية : قوي

❑ الدوافع:

- غياب طرق قانونية للزيادة في الدخل
- كثرة مطالب رخص الحفر وضعف الموارد البشرية
- عدم قدرة الإدارة على احترام آجال الحصول على الترخيص
- طول الإجراءات الإدارية وتشعبها
- ضغط من المجتمع المدني
- علاقات اجتماعية أوأسرية أونقابية

❑ الكوابح:

- وجود سياسات وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد
- تطبيق القانون في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود آلية للتبليغ عن الفساد ونظام حماية المبلغين

تقييم الأثر : قوي جدا

الشرح :

التمويل : تحميل طالب الخدمة أعباء مادية إضافية

الانصاف: عدم الإنصاف بين طالبي الخدمة

- الثقة: الإساءة للمرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة الثقة

االفاعلية: المس من قيمة وفعالية الخدمة الإدارية

تقييم درجة المخاطر: حرجة جدا

نتائج التقييم

- **تقييم احتمالية وقوع القرار المنحرف:**

مكن التقييم من الوقوف على وجود دوافع متنوعة لارتكاب فعل الفساد في هذا المجال الأول ومن أهمها:

- **الصعوبات المالية وغياب طرق قانونية للزيادة في الدخل**
- **العقبات الإدارية** المتمثلة خاصة في ارتفاع عدد مطالب رخص الحفر ونقص الموارد البشرية، وكذلك طول الإجراءات الإدارية وتشعبها
- **ضعف المنظومة الرقابية** الذي أدى للاعتقاد بإمكانية ارتكاب الفعل الفاسد دون محاسبة
- **الاحتماء بعلاقات اجتماعية ونقابية نافذة**

أما بالنسبة للضوابط الكابحة للانحراف بالقرار الإداري فتمثل أهمها فيما يلي:

- وجود سياسات **وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد**
- **تطبيق القانون** في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود **آلية للتبليغ** عن الفساد ونظام حماية للمبلغين

❖ **تقييم آثار القرار المنحرف:**

ينجم عن حدوث أفعال فساد حول نقاط القرار التي تم تحديدها جملة من الآثار السلبية تمس عدة مجالات ومن أهمها:

- الإساءة الى المرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة **الثقة**
- المس من **هيبة** الموظف العمومي
- **استنزاف الموارد المائية** وتدهور نوعية المياه
- المحاباة **وعدم الانصاف** بين طالبي الخدمة

توزيع نقاط القرار حسب درجة المخاطر

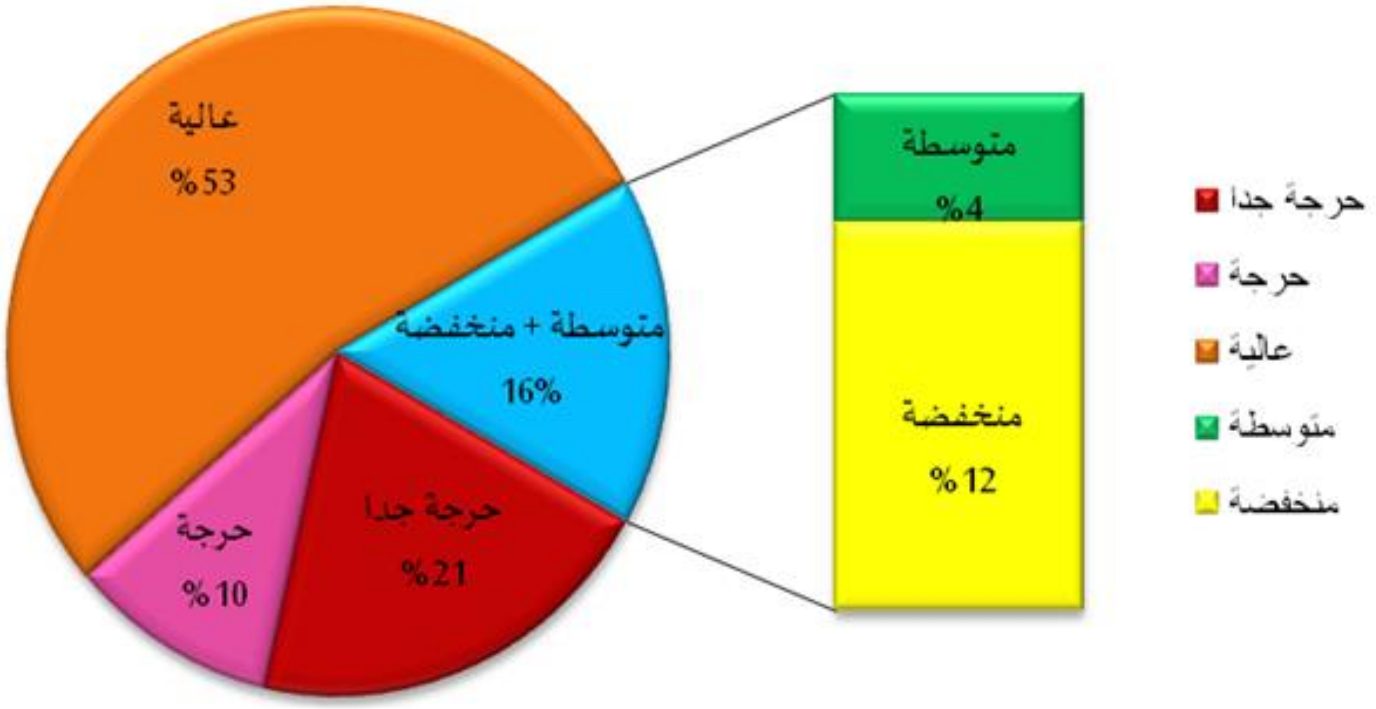

خارطة المخاطر

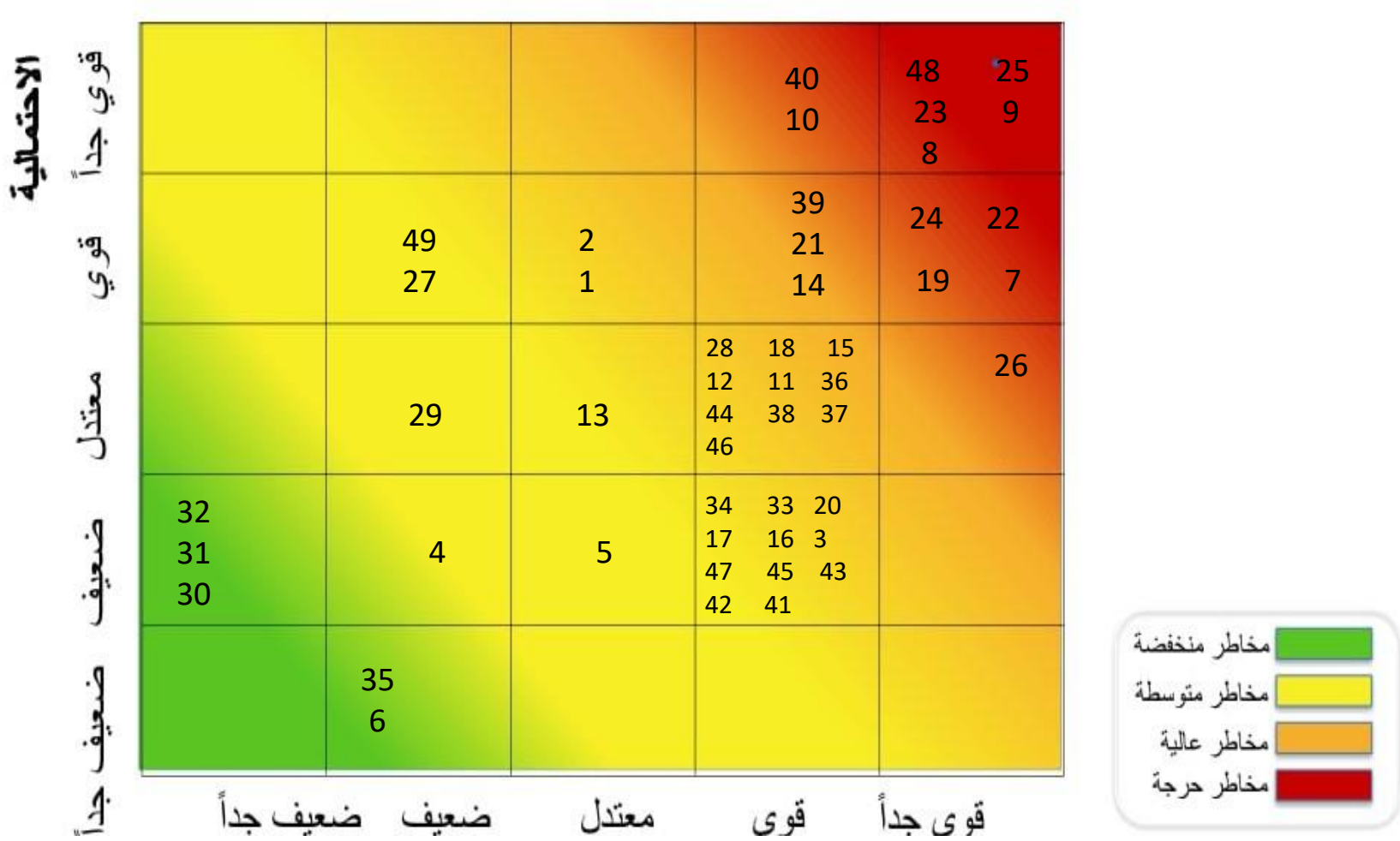

مجال إسناد الامتيازات الماليّة

تطبيق منهجية إدارة مخاطر الفساد في مجال الامتيازات المالية

مثال لتقييم نقطة قرار

نقطة قرارعدد 34 : المصادقة على التقييم الاولي وإحالة الملف الى مقررالجنة

النتائج المستهدفة :

- الاطلاع والتثبت من المعطيات المدرجة ببطاقات المشاريع في الآجال وبموضوعية واحالة بطاقات المشاريع الى مقررالجنة

النتائج المشوهة :

- التأخيرفي إحالة الملف
- طلب اعادة الدرس لتحقيق مصلحة شخصية
- مد الباعث بمعطيات حول المنح المقترحة للجنة قبل انعقادها

❑ الكوابح:

- الاعتقاد بعدم امكانية ارتكاب الفساد
- وجود فصول في القانون تجرم ممارسات الفساد
- السمعة والنزاهة الشخصية
- تطبيق قانون العقوبات عند اثبات الادانة
- وجود آلية للإبلاغ عن الفساد (e-people)
- وجود نظام حماية المبلغ عن الفساد

تقييم الاحتمالية : قوي جدا

الشرح :

❑ الدوافع:

- علاقات اسرية، اجتماعية، نقابية وجهوية وسياسية
- توصيات من رؤسائه المباشرين
- تحقيق منافع مادية

تقييم الأثر: قوي جدا

الشرح :

الوصول: تعطيل الباعث عن الوصول الى الخدمة

العدالة: عدم التعامل بنفس المسافة بين الباعثين

الثقة: المس من مصداقية الإدارة

تقييم درجة المخاطر: حرجة جدا

نتائج التقييم

- تقييم احتمالية وقوع القرار المنحرف:

تعددت دو افع الانحراف بالقرار الإداري في هذا المجال ومن أهمها:

- الانتماءات السياسية والنقابية والعلاقات الأسرية أو الاجتماعية التي تشكل ضغوطا لارتكاب أفعال الفساد
- الصعوبات المالية الناجمة خاصة عن تعطيل المسار المهني والترقيات الوظيفية والرغبة في تحقيق عائد مالي اضافي
- العقبات الإدارية المتمثلة خاصة غياب تطبيقة معلوماتية مندمج وعدم وجود تر ابط بين المنظومات المستعملة، وكذلك الضغوط الممارسة من الرؤساء المباشرين
- الوضع اقتصادي غير المستقر

أما بالنسبة للضو ابط الكابحة للانحراف بالقرار الإداري فتمثلت خاصة فيما يلي:

- وجود سياسات وإجراءات تعاقب الفعل الفاسد
- تطبيق القانون في صورة ثبوت الفعل الفاسد
- وجود آلية للتبليغ عن الفساد ونظام حماية للمبلغين

تقييم الأثر:

تم تحديد آثار مختلفة لأفعال الفساد في هذا المجال ومن أهمها:

- الإساءة إلى المرفق العمومي وضرب مصداقية الإدارة وتعميق أزمة الثقة
- المس من هيبة الموظف العمومي
- تعطيل الاستثمار وتحميل المستثمر أعباء مادية إضافية
- اهدار المال العام من خلال منح امتيازات لاستثمارات غير مجدية
- التمييز وعدم المساواة بين طالبي الخدمة

عدد نقاط القرار حسب درجة المخاطر

خارطة المخاطر

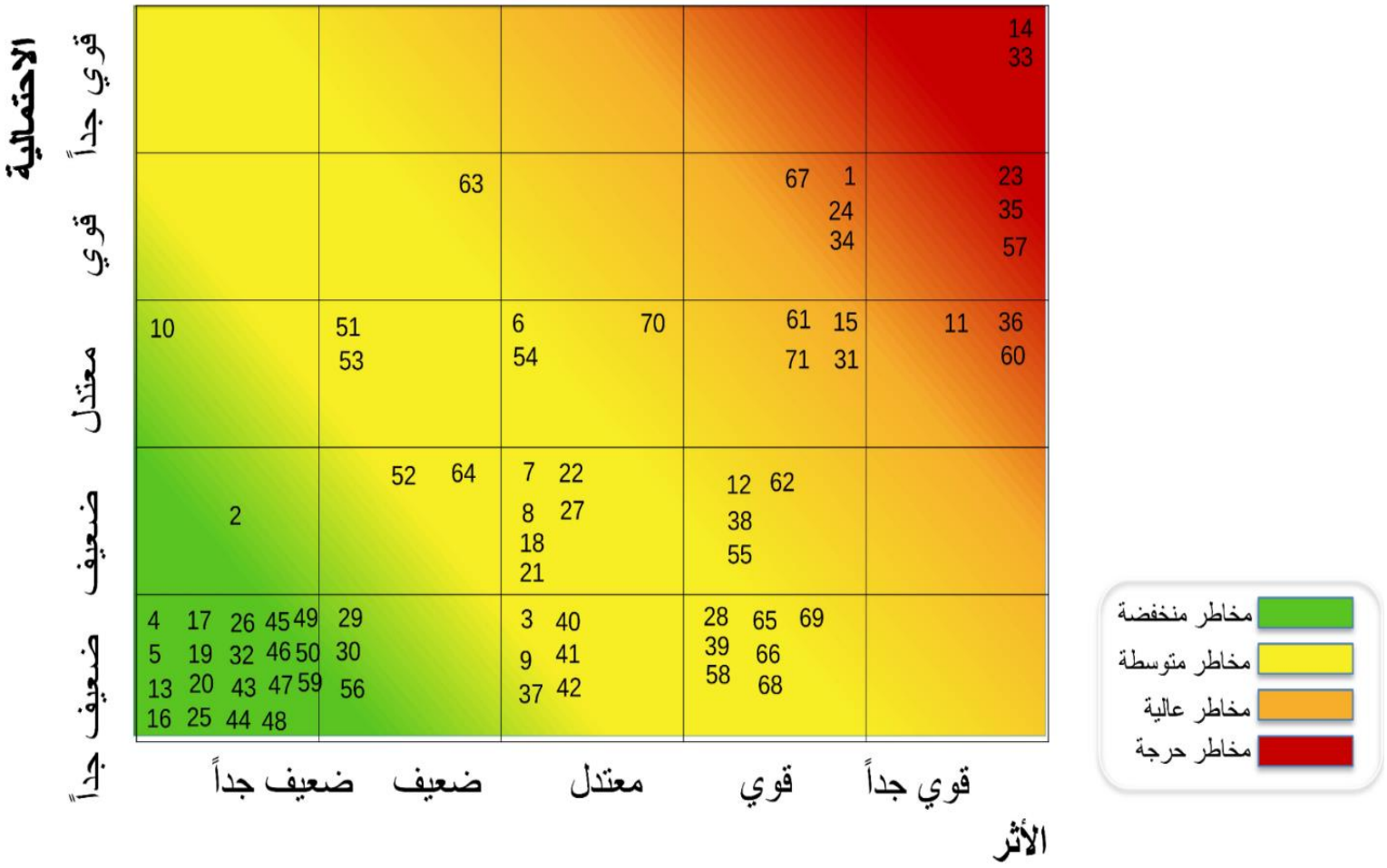

المخطط التنفيذي للحد من مخاطر الفساد:

العنصر الأول: تبسيط وتوحيد الإجراءات وتركيز نظام معلوماتي وطني:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية
2. إعداد أدلة إجراءات موحد ة وشاملة
3. تركيز نظام معلوماتي

العنصر الثاني: معالجة ظاهرة الآبار العشو ائية للحد من استنزاف الموارد المائية

1. معالجة وضعية الآبار العشو ائية الموجودة
2. الحد من إحداث آبار عشو ائية جديدة
3. تعزيز منظومة التواصل والتوعية

العنصر الثالث: تكوين وتطوير الكفاءات

يشمل هذا العنصر مجالي رخصة البحث والتنقيب عن المياه والامتيازات المالية وتتمثل الأنشطة المقترحة في اطاره في تأمين تكوين للأعوان المباشرين لوظائف ذات صلة وتحسين أداءهم ومردوديتهم من خلال برامج مصممة لتطوير قدراتهم الفنية والعملية، إضافة الى تعزيز مهاراتهم التواصلية.

العنصر الرابع: تعزيز دور منظومات الحوكمة والتفقد في تعزيز نزاهة قطاع الموارد المائية

توفر الأنشطة المقترحة في هذا العنصر مواكبة لكل الأنشطة المضمنة في العناصر السابق وتشمل:

1- تطوير قدرات خلايا الحوكمة المعنية على المستويين المركزي والجهوي وصلب المؤسسات العمومية فيما يتعلق باقتراح ومتابعة وتنسيق سياسات وتدابير الوقاية من الفساد باستخدام منهجيات متخصصة ومبتكرة.

2- دعم هياكل التفقد والرقابة المعنية على المستويين المركزي والجهوي وصلب المؤسسات العمومية في وضع برامج التدقيق ومتابعتها وتثمين نتائجها، واستعمال التكنولوجيا والمعايير الدولية في إجراء المهمات الرقابية.

محضر جلسةعد1د

الجلسة التمهيديّة لفريق إدارة مخاطر الفساد في قطاع المياه

بتاريخ 2022/06/15

قاعة الاجتماعات بالإدارة العامّ للهندسة الريفيّة واستغلال المياه

في إطار متابعة انجاز مشروع ادارة مخاطر الفساد في قطاع المياه انعقدت جلسة عمل بتاريخ 15 جوان 2022 بمقر الادارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه جلسة تمهيدية تحت اشراف السيّد منسّق الفريق المدير العام للحوكمة الرشيدة والتوقّي من الفساد بالوزارة وبحضور أربعة عشر (14) عضو حسب ورقة الحضور المصاحبة. وقد رحب منسق الفريق بالحضور وتلي جدول اعمال الجلسة ثمّ انطلقت الجلسة وقد تم الاتفاق على ما يلي:

- النقطة الاولى :تحديد المسؤوليّات ومهام كلّ عضو بالفريقحيث تم الاتفاق على انّه سيتمّ انتخاب مساعد المنسّق، مقرّر اللجنة ومساعد مقرّر اللجنة بما انّ منسّق اللجنة معيّن بقرار السيد وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصيد البحري و قد تم تطبيق مبدأ التناصف وفتح باب الترشّح للسيّدات أعضاء الفريق وعليه ترشّحت عضوتين: السيّدتين إيناس المغزاوي و نبيلة اللطيّف وتمّ إجراء الانتخاب بصفة سريّة وتحصّلت السيّدة إيناس المغزاوي على تسعة (09) أصوات في حين تحصّلت السيّدة نبيلة اللطيّف على خمسة (05) أصوات وبذلك كلّفت السيّدة إيناس المغزاوي بمهام مساعد منسق فريق.

- كماتمّ فتح باب الترشّحات للسيّدات لخطّة مقرّر اللجنة فلم نسجّل أي ترشّح فتمّ الاتفاق من جميع الحضور على تعيين السيّدة منى بن نور الدّين لهذه الخطّة والتي أبدت موافقتها وبالنسبة لخطّة مساعد مقرّر اللجنة فلم نسجّل أي ترشّح فتمّ الاتفاق من جميع الحضور على تعيين السيّد قويدر النهدي لهذه الخطّة والذي أبدى موافقته.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والموارد المائية

الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة

محضر جلسة عـــــــ2ـــــدد	التاريخ:29 جوان 2022	المكان: وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحيّة

تحـت إشراف :السيد معز السليتي	المشـــاركين: بطاقة حضور المصاحبة

موضوع الجلسة : جلسة عمل فريق ادارة مخاطر الفساد في قطاع المياه

جدول أعمال الجلسة:

1. تقديم عرض حول تجربة فريق عمل ادارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة من طرف رئيس الفريق السيد محمد مفتاح
2. اعادة تحديد واختيار مجالات العمل في قطاع المياه لتقديمها والمصادقة عليها من طرف لجنة القيادة
3. ضبط رزنامة العمل وبرامج الفريق في الجلسات المقبلة

النقاط المتداولة خلال الجلسة:

1- إعادة تحديد واختيار مجالات العمل في قطاع المياه من المورد المائي الى توزيع المياه في الشبكات العمومية واستغلالها من طرف المواطنين مع تحديد خارطة لكافة المتدخلين في القطاع.
2- تحديد مجالات العمل لإدارة مخاطر الفساد بالاعتماد على تتبع المستفيد أو تتبع المال أو تتبع المنتج وفي القطاع المياه سيتم تتبع المنتج وهو المياه
3- تحديد معايير لاختيار مجالات العمل منها مدركات الفساد عند المواطنين (مكتب العلاقات مع المواطن)، تقارير التفقدية العامة (الإدارة العامة للتفقدية)، تقارير هياكل الرقابة الخارجية (تقارير محكمة المحاسبة حول قطاع المياه..)، دراسات حول قطاع المياه..
4- اختيار المجالات وتقديمها للمصادقة عليها من طرف لجنة القيادة
5- النظر في اعادة تركيبة لجنة العمل مع تشريك أطراف اخرى حسب المجالات المصادقة عليها كما يمكن تشريك المجتمع المدني والخبراء والنقابات واتحاد الفلاحين وممثلي المجامع المائية ...

النقاط المتّفق عليها:

1- تم الاتفاق على مخطط عمل خلال شهر جويلية 2022 لتحديد المجالات التي سيتم العمل عليها
2- عقد جلسة عمل مع لجنة القيادة خلال شهر سبتمبر2022لتقديم منهجية العمل من طرف ممثل من مكتب الامم المتحدة PNUD و تقديم مجالات العمل التي تم الاتفاق عليها من طرف اللجنة الوطنية مع اقتراح مجالين والمصادقة عليها من طرف لجنة القيادة .
3- حصر حاجيات فريق العمل من التكوين والوسائل اللوجستية
4- النظر في اعادة تركيبة لجنة العمل مع ضرورة تشريك المجتمع المدني حسب مجال العمل

مخرجات الجلسة:

1- تم الاتفاق على برنامج عمل خلال الأسبوع الأول من شهر جويلية 2022 مشاركة جميع التقارير والدراسات المتعلقة بقطاع المياه ومخاطر الفساد في القطاع من طرف منسق الفريق
2- خلال الأسبوع الثانيمن شهر جويلية2022 احداث لجان لاختيار مجلات العمل وترتيبها حسب المعايير المتفق عليه مع عقد جلسات عن بعد
3- عقد جلسة عمل خلال الأسبوع الثالث من شهر جويلية 2022 بوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لتحديد المجالات
4- خلال الأسبوع الرابع من شهر جويلية 2022 عقد جلسة عمل عن بعد لتحديد مؤيدات المجالات

واختتمت الجلسة على الساعة: منتصف النهار والسلام

شكرا
على حسن الإنتباه